الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SD/2012/IG.1/CRP.4
20 November 2012
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الإحصائية
الدورة العاشرة
القاهرة، 30-31 كانون الثاني/يناير 2013

بناء القدرات الإحصائية بهدف وضع السياسات المدعومة بالأدلة

تقييم الاحتياجات في مجال قدرات الأجهزة الوطنية في بلدان الإسكوا

موجز

أعدت اللجنة الإحصائية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) هذه الدراسة لمناقشتها في الدورة العاشرة للجنة الإحصائية. وفيها عرض للتقييم الثالث لنتائج استبيان عام 2012 بهدف الوقوف على مدى التقدم الذي أحرزته البلدان في تطوير أنشطتها وبرامج عملها في إطار المبادئ العشرة الأساسية للإحصاءات الرسمية لوصف الوضع الحالي والتقدم المحرز في تطبيق المبادئ منذ عام 2006.

تتضمن هذه الدراسة تحليلاً وتقييماً للوضع الراهن لإمكانيات الأجهزة الإحصائية الوطنية، وقدراتها في تطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. وتستعرض أنشطة هذه الأجهزة في تطبيق التوصيات والمعايير والتصنيفات الدولية، وفي أجراء وتنفيذ المسوح والتعدادات ومدى الاستفادة من السجلات الإدارية بالإضافة إلى التعاون والتنسيق الوطني والدولي.

وتأمل الأمانة التنفيذية للإسكوا أن تكون لهذه الدراسة فائدة في تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية في البلدان الأعضاء وتوفير إطار لعملية إعداد خطة عمل لبناء القدرات على المستوى الإقليمي في الأجلين القصير والطويل.

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
الفصل		
أولاً- الخلفية والأهداف	5-1	4
ثانياً- تطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في بلدان الإسكوا: الوضع الراهن	12-6	5
ثالثاً- التقدم المحرز للبلدان في تطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية	14-13	7
رابعاً- تنسيق عمل النظام الإحصائي الوطني	27-15	8
ألف- المشاركة الفعالة في كفاءة التنسيق	22-15	8
باء- الاستخدام الفعال للإحصاءات في رسم السياسات وتنفيذ البرامج	24-23	11
جيم- تفعيل الحوار بين منتجي ومستخدمي الإحصاءات	27-25	11
خامساً- سياسات النشر والتسويق	38-28	12
ألف- إتاحة الإحصاءات الرسمية	30-28	12
باء- توحيد المعايير الإحصائية ونشرها	36-31	13
جيم- ضبط الجودة	38-37	14
سادساً- تطبيق المعايير الدوليّة	46-39	15
سابعاً- مصادر الإحصاءات الرسمية	46-41	17
ألف- المسوح والتعدادات	44-42	17
باء- السجلات الإدارية	46-45	19
ثامناً- المبادئ العلمية والآداب المهنية	50-47	19
تاسعاً- بناء القدرات الوطنية	57-51	20
ألف- التدريب والتخصص	53-51	20
باء- استخدام الإنترنت في تنمية القدرات والتواصل	55-54	21
جيم- التحليل والاستخدام السليم	57-56	22
عاشراً- نقاط للمناقشة	70-58	22
المصادر		24

المحتويات (تابع)

الفقرات الصفحة

قائمة الجداول

1- تنفيذ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، 2012 6
2- تنفيذ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية خلال 2006-2012 6
3- تصنيف البلدان حول تطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية خلال 2006-2012 7
4- المجلس الوطني والإستراتيجيات التنموية/الفقر والإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات في بلدان الإسكوا 10
5- تطبيق المعايير الدولية في بلدان الإسكوا بين عامي 2006 و2012 16
6- تنفيذ المسوح والتعدادات قي بلدان الإسكوا 18

قائمة الأشكال

1- التقدم المحرز لبلدان الإسكوا في تطبيق كل مبدأ خلال 2006-2012 7
2- تقدم البلدان بين عامي 2010 و2012 8
3- مستلزمات الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء لمشاركة فعالة وكفاءة التنسيق 10
4- حوار منتجي ومستخدمي البيانات 12

المرفق - 25

أولاً- الخلفية والأهداف

1- وضعت المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين الذي عقد في أوائل التسعينيات، وذلك لإعادة بناء ثقة الجمهور في الإحصاءات الرسمية. وأعدت وثيقة دولية تحدد دور الإحصاءات الرسمية وتوفر مبادئ توجيهية عامة يستعان بها في تيسير النظم الإحصائية. وقد اعتمد مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في عام 1992، وصادقت عليها اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة عام 1994. (الملحق الأول).

2- أعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) هذه الدراسة لمناقشتها في الدورة العاشرة للجنة الإحصائية. تعرض هذه الوثيقة التقييم الثالث لنتائج استبيان عام 2012 بهدف الوقوف على مدى التقدم الذي أحرزته البلدان في تطوير أنشطتها وبرامج عملها في إطار المبادئ العشرة الأساسية للإحصاءات الرسمية لوصف الوضع الحالي والتقدم المحرز في تطبيق المبادئ منذ عام 2006.

3- ويبين التحليل نقاط القوة والضعف لكل بلد. فيوفر بذلك أطاراً استراتيجياً لعمل الإسكوا في المستقبل وإبراز ما يمكن للبلدان الأعضاء أن تنجزه في ظل ظروفها وأولويات عملها في الأجلين القصير والمتوسط. وبالإضافة إلى ذلك، يظهر هذا التحليل الميزة النسبية لكل بلد لتبادل أفضل الممارسات وتسهيل عملية التوأمة في إطار التعاون الإقليمي بين بلدان الجنوب. علماً بأن هذا التقييم يجري ضمن إطار محدد لا يتناول فعالية النظم الإحصائية أو قدرة أو إرادة الدول في استعمال الإحصاءات التي تنتجها لتحسين الإدارة والسياسة.

4- وتضمنت دراسة عام 2006 المقدمة إلى اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة في الوثيقة (E/ESCWA/SCU/2006/IG.1/7) تحليلاً لهياكل الأجهزة الإحصائية الوطنية وأنشطتها وبرامج عملها. وفي عام 2008 قدمت الإسكوا إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة التقييم الأول لنتائج استبيان الأجهزة الإحصائية الوطنية في تنفيذ برامج عملها في إطار المبادئ العشرة الأساسية للإحصاءات الرسمية ورصد تقدمها منذ عام 2006 في الوثيقة (E/ESCWA/SD/2008/IG.1/5). كما قدمت في الوثيقة نفسها تقييمات معمقة على مواضيع ذات أولوية في مجال الإحصاء وهي: الأهداف الإنمائية للألفية، ودورة 2010 لتعدادات السكان والمساكن، والحسابات القومية.

توصيات اللجنة الإحصائية

1- أوصت اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة، والمنعقدة في بيروت (7-9 تشرين الثاني/نوفمبر 2006) "الطلب إلى الإسكوا إعداد تقييم الاحتياجات في مجال بناء قدرات الأجهزة الإحصائية الوطنية في منطقة الإسكوا بشكل دوري لرصد التقدم المحرز".

قرارات اللجنة الوزارية للإسكوا

- قرار رقم 287 (د-25) حول تعزيز القدرات الإحصائية بهدف صنع السياسات المرتكزة على الأدلة، توصية اللجنة الإحصائية في الإسكوا بشأن إجراء تقييم دوري للاحتياجات في مجال بناء قدرات الأجهزة الإحصائية الوطنية في منطقة الإسكوا بهدف رصد التقدم المحرز

- قرار رقم 283 (د-25) التزام بلدان منطقة الإسكوا بالمعايير الدولية لتعزيز الأنظمة الإحصائية الوطنية والتي توصي فيه البلدان بـ "تبني المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية والعمل على تطبيقها بما يكفل مصداقية المؤسسة الإحصائية وحيادها واستقلاليتها ويعزز مصداقية الرقم الإحصائي على المستويات الوطني والإقليمي والدولي"

5- وفي عام 2010 قدمت الإسكوا إلى اللجنة الإحصائية في دورتها العاشرة التقييم الثاني لنتائج استبيان الأجهزة الإحصائية الوطنية في تنفيذ برامج عملها في إطار المبادئ العشرة الأساسية للإحصاءات الرسمية ورصد تقدمها منذ عام 2006 في الوثيقة (E/ESCWA/SD/2010/IG.1/8). كما وتضمنت الوثيقة نفسها التحديات التي تواجه الأجهزة الإحصائية الوطنية.

ثانياً- تطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في بلدان الإسكوا: الوضع الراهن

6- أدرج اثنان وأربعون سؤالاً في المسح لعام 2012 للمكاتب الإحصائية الوطنية لمنطقة الإسكوا يتيح للبلدان الأعضاء الإبلاغ عن تجاربها في ما يتصل بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. ويتضح من الأرقام الواردة في الجدول 1 الوضع الراهن لكل بلد في تطبيق المبادئ العشرة الأساسية للإحصاءات الرسمية في منطقة الإسكوا في عام 2012. كما ويبين الجدول لمحة عامة عن مدى تطبيق الدول لهذه المبادئ من خلال عدد الردود الإيجابية لكل مبدأ ومقارنة المعدلات الوطنية مع معدلات سنة الأساس 2006.

7- وعليه فإذا افترضنا أن تنفيذ المبدأ كان بشكل كامل من قبل الدول الأعضاء تبين النتائج أدناه أن منطقة الإسكوا تنفذ حوالي 72 في المائة من المبادئ الأساسية بشكل عام. ويتراوح هذا المعدل ما بين 38 في المائة للسودان و95 في المائة لفلسطين. وقد لا تمثل هذه المعدلات مقياساً حقيقياً لمدى التزام الدول بهذه المبادئ ولنوعية التطبيق، إلا أنها تشير إلى فروقات في نسب التنفيذ بين الدول تراوحت بين متوسطة وجيدة ومتقدمة.

8- وتشير البيانات الواردة أنه خلال السنوات الست أحرزت بلدان الإسكوا تقدماً في تطبيق مجمل المبادئ الأساسية بلغ معدّله 9 نقاط مئوية منذ عام 2006. ويُعزى معظم هذا التقدم إلى التقدم الملحوظ في تطبيق المبدأ الثامن المعني بالتنسيق على المستوى الوطني والذي ارتفع مستوى الأداء فيه بنسبة 20 نقطة مئوية والمبدأ العاشر المعني بالتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بمقدار 19 نقطة مئوية منذ عام 2006.

9- وتبين نتائج المسح المتعلق بتنفيذ المبادئ العشرة للإحصاءات الرسمية في منطقة الإسكوا، أنه لا تزال هناك سبعة من المبادئ الأساسية العشرة لا تطبق بشكل كامل منذ عام 2006. وكذلك لا يزال معدل تطبيق كل من المبدأ التاسع "الاستعانة بالمعايير الدولية" (43 في المائة)، والمبدأ العاشر "التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف" (57 في المائة) في أدنى مستوى بالمقارنة مع المبادئ الأخرى 2006. والجدير بالذكر أنه رغم تدني مستوى المبادئ 9 و10 فقد أحرز كل منهما تقدماً سريعاً على مدى السنوات الماضية بمقدار 12 و19 نقطة مئوية، على التوالي منذ عام 2006.

10- ويليهما المبدأ السادس "السرية" (61 في المائة)، ثم المبادئ الأول "أهمية الإحصاءات الرسمية وعدم تحيزها وتكافؤ إمكانيات الاطلاع عليها" والخامس "مصادر الإحصاءات الرسمية" (67 في المائة)، ويليهما المبدأ الثاني "المبادئ العلمية والآداب المهنية" (73 في المائة) وأخيراً المبدأ الثامن "التنسيق على المستوى الوطني" (76 في المائة).

11- أما كل من المبادئ الرابع "الحيلولة دون إساءة الاستعمال" (93 في المائة)، والسابع "القوانين" (80 في المائة) فيتم تطبيقها بشكل كامل نسبياً. ويطبق المبدأ الثالث "المساءلة والشفافية" بشكل كامل من كل البلدان (100 في المائة).

الجدول 1- تنفيذ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، 2012

المبدأ	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	المجموع	2012 النسبة المئوية	2006 النسبة المئوية	2012 - 2006
عدد الأسئلة 42	13	9	2	2	3	2	5	3	1	2				
البلد	عدد الردود بالإيجاب													
البحرين	9	9	2	2	3	1	3	2	1	2	34	81	40	40
مصر	9	7	2	2	2	2	4	2	0	1	31	74	62	12
العراق	7	6	2	2	2	1	4	3	0	2	29	69	62	7
الأردن	12	5	2	2	3	1	4	3	0	1	33	79	60	19
الكويت	7	7	2	2	1	1	4	1	0	0	25	60	52	7
لبنان	5	3	2	1	1	1	3	1	0	0	17	40	36	5
عمان	11	8	2	2	3	1	5	3	0	1	36	86	86	0
فلسطين	13	9	2	2	3	2	3	3	1	2	40	95	83	12
قطر	13	7	2	2	1	1	4	3	1	2	36	86	74	12
المملكة العربية السعودية	9	8	2	2	2	1	5	2	1	1	33	79	62	17
السودان	6	2	2	1	1	1	3	0	0	0	16	38	--	--
الجمهورية العربية السورية	5	7	2	2	3	1	4	3	0	1	28	67	74	7-
الإمارات العربية المتحدة	10	9	2	2	2	2	5	3	1	2	38	90	62	29
اليمن	6	5	2	2	1	1	5	3	1	1	27	64	67	2-
المجموع	122	92	28	26	28	17	56	32	6	16	423	72	63	9
النسبة المئوية 2012	67	73	100	93	67	61	80	76	43	57	72			

12- ويبين كل من الجدول 2 والشكل 1 نتائج تطبيق المبادئ خلال سنوات مراحل التقييم ومدى التقدم المحرز لكل مبدأ منذ 2006.

الجدول 2- تنفيذ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية خلال 2006-2012 بالنسبة المئوية

المبدأ	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	% الكلي
2006	77	69	92	81	54	58	66	56	31	38	63
2008	72	69	96	88	56	58	68	79	31	38	69
2010(*)	62	66	100	89	69	57	70	79	43	54	68
2012	67	73	100	93	67	61	80	76	43	57	72

(*) انضمت السودان إلى الإسكوا وتم إضافتها إلى تقييم عام 2010 وما تلاه.

الشكل 1- التقدم المحرز لبلدان الإسكوا في تطبيق كل مبدأ خلال 2006-2012

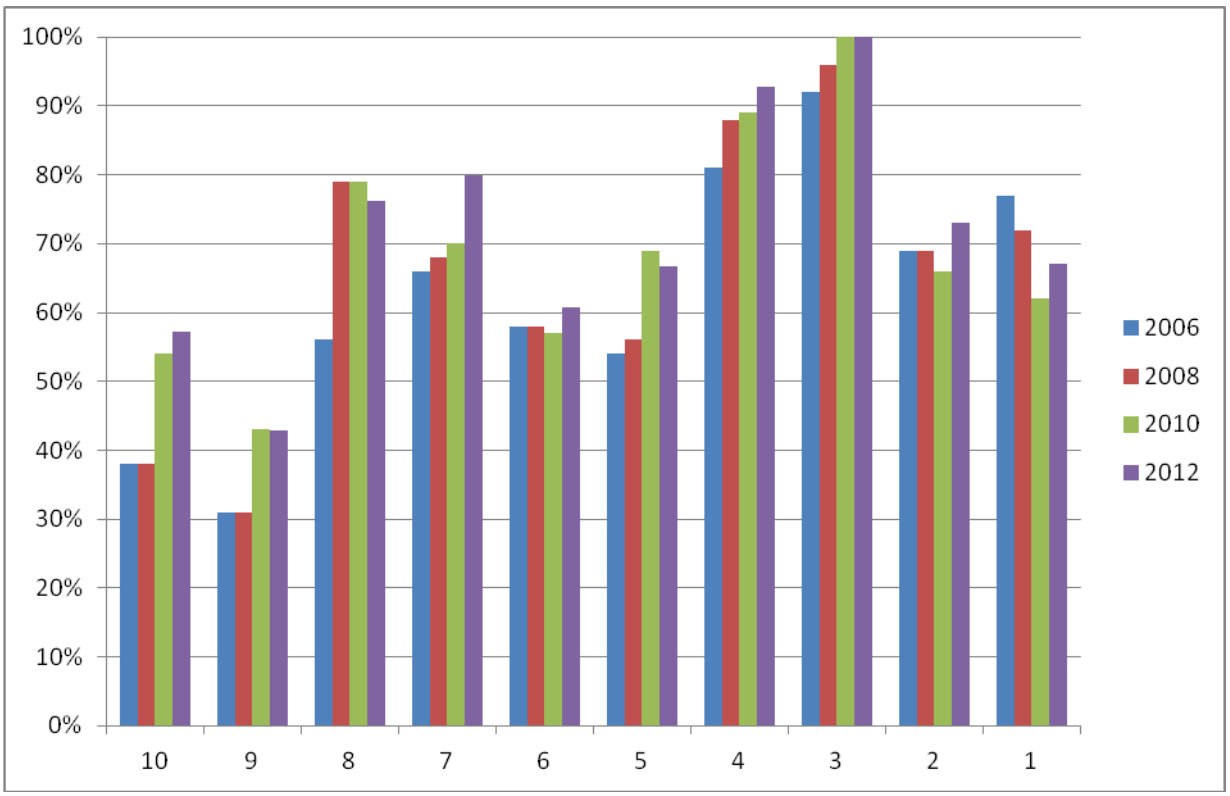

ثالثاً- التقدم المحرز للبلدان في تطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

13- يتراوح معدل تطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في البلدان الأعضاء بين متوسط وجيد ومتقدم. ويصنف الجدول 3 البلدان في ثلاثة مستويات ويبين تقدماً ملحوظاً لدولة الكويت ومصر والأردن حيث انتقلت هذه البلدان من المستوى المتوسط في تطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية إلى المستوى الجيد. كما وانتقلت البحرين وسلطنة عمان من المستوى الجيد في تطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية إلى المستوى المتقدم خلال الفترة 2010-2012.

الجدول 3- تصنيف البلدان حول تطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية خلال 2006-2012

	متوسط	جيد	متقدم
2006	9	2	2
2008	6	5	2
2010	7	4	3
2012	6	3	5

14- وقد لا تمثل هذه المعدلات مقياساً حقيقياً لمدى التزام البلدان بهذه المبادئ ونوعية التطبيق، إلا أنها تدلّ على أن معدّلات التطبيق بين البلدان تراوحت بين متوسط وجيد ومتقدم. كما يبين الشكل 2 التقدم الذي أحرزته البلدان على هذا الصعيد بين عامي 2010 و2012.

الشكل 2- تقدم البلدان بين عامي 2010 و2012

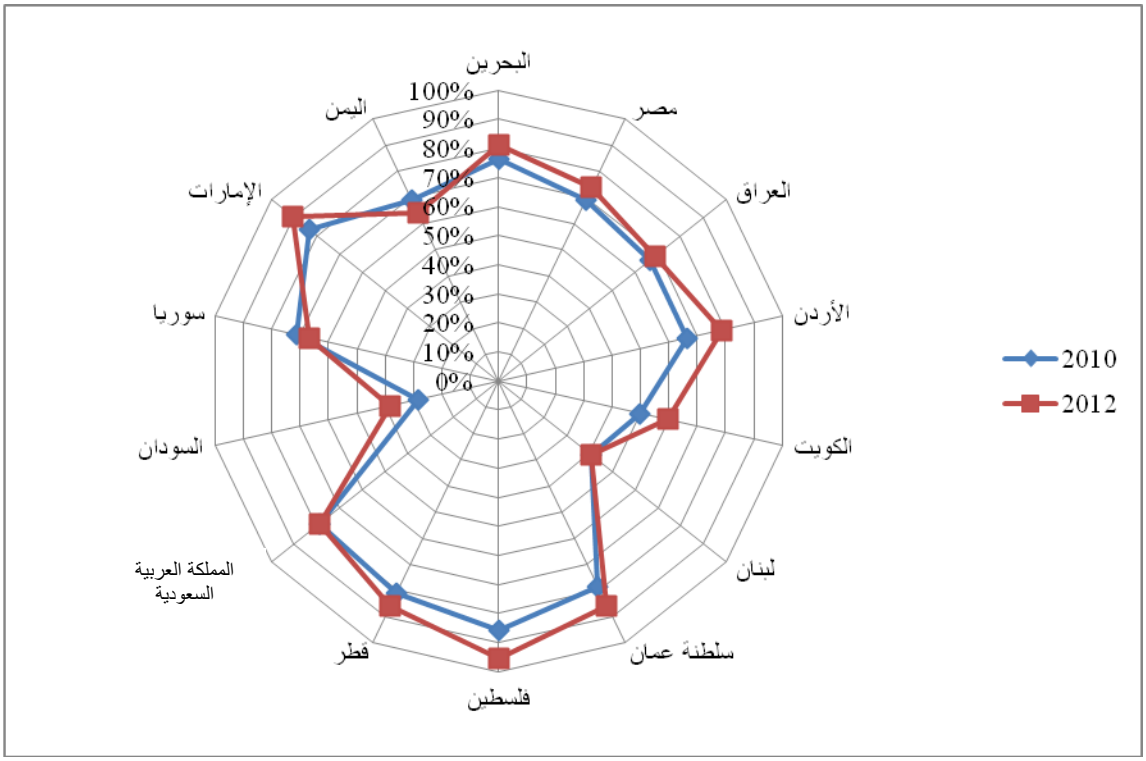

رابعاً- تنسيق عمل النظام الإحصائي الوطني

ألف- المشاركة الفعالة في كفاءة التنسيق

المبدأ 8- تنسيق العمل الإحصائي الوطني

"ان التنسيق بين الوكالات الإحصائية داخل البلدان، أمر ضروري لتحقيق الاتساق والفعالية في النظام الإحصائي."

15- نظراً إلى تعدد مصادر مؤشرات التنمية وتعدد الجهات الوطنية المنتجة لها، لا بد من تحديد المسؤوليات الإدارية للأجهزة المنتجة للبيانات المختلفة لتقوم كل منها بمهامها في تنفيذ الأنشطة المطلوبة. كما يدعو إلى وجود قيادة مؤسسية. وهذه القيادة تقوم بها عادة الأجهزة الإحصائية الوطنية لما لها من قدرة على ممارسة التقنية القيادية في مجال إنتاج البيانات الإحصائية وتوحيد المصطلحات والتعريفات. ومن الجوانب المهمة في التنسيق تعريف الشركاء بعضهم إلى بعض، وتقسيم المسؤوليات فيما بينهم، وإرساء معايير تقنية مشتركة، والتدريب ورفع القدرات الإحصائية لمنتجي البيانات، والاستخدام الأفضل للموارد التقنية والبشرية المتوافرة.

16- تقود المكاتب الوطنية للإحصاء عملية تحديد المسؤوليات الإدارية للأجهزة المنتجة للبيانات المختلفة في النظم الإحصائية الوطنية لتقوم كل منها بمهامها من الأنشطة المطلوبة، من خلال إطار قانوني له صلاحية قانونية معينة في اتخاذ الإجراءات التقنية اللازمة. وتعتبر الأجهزة الإحصائية الوطنية الجهة الرسمية والمصدر الرسمي لنشر الرقم الإحصائي في معظم البلدان. ورغم أن ليس هناك قانون معمول به في المؤسسات الوطنية الأخرى التي تنتج بيانات إحصائية ولكن يوجد التزام قانوني لملء الاستبيانات الصادرة عن المكتب الإحصاء الوطني في معظم البلدان (ما عدا لبنان).

17- ولضمان التنسيق الجيد بين منتجي البيانات توصى البلدان بإنشاء مجلس وطني أعلى للإحصاء لوضع الترتيبات التنظيمية في عملية تنسيق جمع الإحصاءات على الصعيد الوطني ودون الوطني ومن كافة القطاعات. إن تعزيز التنسيق بين الجهات المختلفة المنتجة للبيانات الإحصائية يتحقق بدرجة كبيرة عند وجود مجلس أعلى للإحصاء. ونظراً إلى تنوع الأدوار التي يمكن للمجلس أن يقوم بها، كالدفاع عن الوكالة الإحصائية، فإن القيام بدور الحارس للقيم الأساسية يمثل جزءاً من حماية الخصوصية، ويكفل أفضل توازن ممكن بين العناصر المتنافسة على اجتذاب الاهتمام الإحصائي والتفاصيل الوطنية والإقليمية والموثوقية وحسن التوقيت، وإبداء رأي غير متحيز وتقيم المشورة إلى الوزير المعني أو الجهة صاحبة القرار.

18- تبين نتائج مسح 2012 تزايد عدد البلدان التي أنشأت مجلساً أعلى للإحصاء من بلدين فقط في عام 2006 (مصر وفلسطين) إلى 10 بلدان في العام الحالي. ورغم اختلاف التسميات فقد قامت بعض البلدان بإنشاء مجلس وطني أعلى للإحصاء (مثل مصر والأردن) أو بتشكيل لجنة تنسيقية عليا للعمل الإحصائي الوطني بعضوية الجهات ذات العلاقة (الكويت) أو أنشاء لجنة وطنية برئاسة الجهاز وعضوية عدد من الوزارات ومراكز الأبحاث (فلسطين) أو بتشكيل مجلس استشاري وطني للإحصاء عالي المستوى يضم ممثلين عن الأجهزة الحكومية على مستوى وكلاء الوزارات (قطر) أو لجنة تنسيقية من عدد من الأجهزة الحكومية ترتبط بمدير عام مكتب الإحصاء الوطني لضمان المشاركة الفعالة في تنسيق الأعمال وتوحيد الجهود وتزويد المكتب بالمعلومات من خلال مراكز المعلومات في الوزارات (المملكة العربية السعودية)، أو تشكيل اللجنة المركزية للتنسيق الإحصائي (الإمارات العربية المتحدة).

19- ولتنظيم سير العمل من المهم أيضاً إعداد خطط استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاء NSDS ذي البرامج المتعددة السنوات للأنشطة الإحصائية وتضم كافة عناصر النظام الإحصائي من منتجي البيانات، آخذة في الاعتبار المقاييس والاحتياجات المتعلقة بالخطط التنموية والاستراتيجيات الوطنية القطاعية مثل الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر كما هو موصى به في خطة عمل مراكش للإحصاء، الصادرة عن اجتماع المائدة المستديرة الدولي الثاني المعني بالإدارة من أجل نتائج التنمية، في المغرب عام 2004. ففي الإمارات العربية المتحدة مثلاً، يتم تحديد برنامج المسوح حسب الخطة الاستراتيجية للحكومة ومتطلبات خطط التنمية وقرارات الأمانة العامة لدول مجلس التعاون ومتطلبات الـ GDDS والتوصيات الدولية.

20- ويبين الجدول 4 أنه لا يزال هناك العديد من الدول التي لم تصمم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء. كما ولا تزال هناك إستراتيجيات في طور الإقرار (الكويت، لبنان، السودان) والبعض منها قد نفدت مدتها ولم يصمم بعد إستراتيجية للفترة اللاحقة (الجمهورية العربية السورية واليمن). كما يلاحظ أيضاً أن هناك عدد قليل من البلدان التي قامت بمواءمة وضع الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات مع الاستراتيجية التنموية أو الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر. أن الفترة المعتمدة في الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات هي خمس سنوات وأكثر، وما يقل عنها هي بالأحرى برنامج عمل لفترة قصيرة الأمد وليس استراتيجية.

الجدول 4- المجلس الوطني والإستراتيجيات التنموية/الفقر والاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات في بلدان الإسكوا

البلد	تم تشكيل مجلس إحصائي وطني تتمثل فيه جهات عدة من كافة عناصر النظام الإحصائي من منتجي البيانات	هل هناك إستراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات؟	فترة الإستراتيجية	الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر/الاستراتيجية التنموية الوطنية	مواءمة إستراتيجية الإحصاءات مع الاستراتيجية التنموية أو الفقر
البحرين	-	-	-	-	-
مصر	x	في التخطيط	-	2012-2007	-
العراق	-	x	2011-2015	2014-2010	☺
الأردن	x	x	2008-2012	2017-2013	☺
الكويت	x	في طور الإقرار	2011-2015	-	-
لبنان	-	في طور الإقرار	?	-	-
ليبيا	-	-	-	-	-
المغرب	x	x	2002-2012	2015-2007	☺
سلطنة عُمان	x	x	2006-2020	2020	☺
فلسطين	x	x	2009-2013	2013-2011	☺
قطر	x	x	2008-2013	-	☺
المملكة العربية السعودية	x	-	-	-	-
السودان	x	في طور الإقرار	2016-2012		
الجمهورية العربية السورية	-	-	(2006-2010)	2016-2011	-
الإمارات العربية المتحدة	x	-	2013-2011		
اليمن	-	-	(2006-2010)	2015-2011	-

21- أن موقع المكتب الإحصائي في منظومة الوزارات الحكومية والى من يرفع رئيس المكتب الوطني للإحصاء تقاريره في جميع البلدان أصبح في التماس مباشر مع رئاسة مجلس الوزراء أو وزير التخطيط حسب نتائج مسح 2012. غير أن أثره على كفاءة التنسيق وإعداد الخطط الاستراتيجية لا يكتمل إلا بالتعاون مع جميع منتجي البيانات.

22- يتبين من تحليل نتائج الاستبيان أن هناك علاقة قوية بين تشكيل مجلس إحصائي وطني أو لجنة تنسيقية للإحصاء تتمثل فيه جهات عدة من كافة عناصر النظام الإحصائي من منتجي البيانات وبين استكمال الخطط الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء ومواءمتها مع الاستراتيجية التنموية والقطاعية و/أو الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر.

الشكل 3- مستلزمات الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء لمشاركة فعالة وكفاءة التنسيق

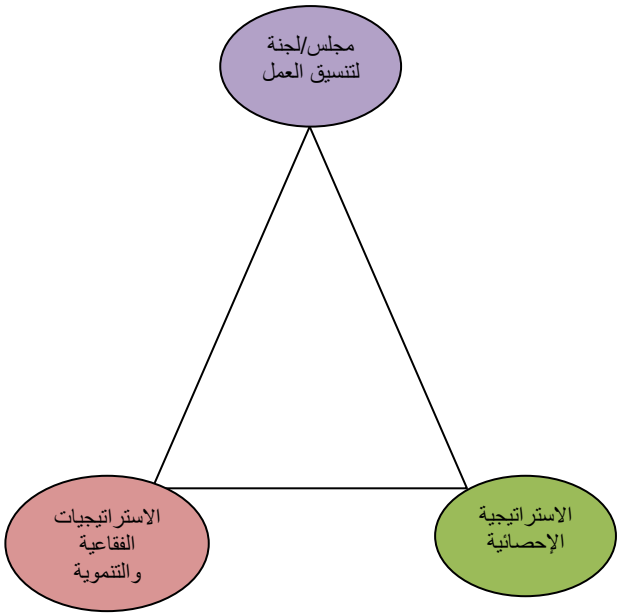

باء- الاستخدام الفعال للإحصاءات في رسم السياسات وتنفيذ البرامج

23- وقد تستند هذه العلاقة على أهمية أشراك كل الجهات ذات المصلحة بعملية تنفيذ السياسات العامة وذلك من خلال استعراض الإستراتيجيات الوطنية والقطاعية وإدماجها في استراتيجية إحصائية عملية تستهدف تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المحددة وطنياً مما سيساعد على وضع السياسات العامة القائمة على الأدلة. وبتنفيذ مشاركة فعالة من قبل كل الجهات ذات المصلحة في تصميم إستراتيجية إحصائية تخدم الجميع سيخلق بالتالي مناصرين للاستراتيجية الإحصائية كما سيولد الشعور بالملكية وبناء التحالفات كما ويحفز على استخدام الأدلة على أعلى مستويات راسمي السياسات ومتخذي القرار.

المبدأ 1- الصلة بالموضوع، والنزاهة، والتساوي في الإطّلاع

"تشكّل الإحصاءات الرسمية عنصراً أساسياً في نظام المعلومات لمجتمع ما، وتزوّد الحكومة، والاقتصاد وعموم الشعب بمعلوماتٍ عن الوضع الاقتصادي، والديمغرافي، والاجتماعي والبيئي. ولهذه الغاية، يتوجّب على وكالات الإحصاءات الرسمية أن تجمع الإحصاءات الرسمية التي تستوفي متطلّبات الفائدة العمليّة، وأن توفّرها على أساسٍ نزيه، وذلك تأكيداً على حقّ المواطن في الاطّلاع على المعلومات العامة."

24- وسيترتب على ذلك وضع إستراتيجية وطنية لتطوير الإحصاء قائمة على الاحتياجات الوطنية الفعلية والمساءلة الشفافة قابلة للرصد تستند على توفير الموارد اللازمة للخروج بأدلة جيدة تتسم بأنها آنية وموثوق بها وذات صلة بالموضوع لبلوغ الغايات الوطنية القصيرة والطويلة الأمد. كما سيترتب على ذلك كفالة ملكية الأدلة داخل نظام إحصائي وطني متطور يقوم على تقرير الاحتياجات من البيانات، وتصميم أدوات جمع البيانات، وتأمين التركيز في التحليل والتدريب المستمر لضمان مواكبة التطور.

جيم- تفعيل الحوار بين منتجي ومستخدمي الإحصاءات

25- أن الهدف من تأسيس "مجلس خدمة" أو "هيئة استشارية" للحوار بين منتجي ومستخدمي الإحصاءات[1] هو للوقوف على احتياجات المستخدمين، ولإنشاء شبكات أو لجان للرصد يلتقي في إطارها مجموعات من المعنيين – مستخدمو البيانات والقائمون بإعدادها على حد سواء- لرصد تنفيذ الاستراتيجيات التنموية الوطنية ومن ضمنها الاستراتيجيات القطاعية وغيرها من الأولويات الوطنية، وبالتالي لتوفر كذلك تغذية راجعة لمدى الاستفادة من النتائج. فهي إذاً سلسلة من عمليات مترابطة: قبل التنفيذ وخلاله وبعد الانتهاء منه.

26- وتم تأسيس "مجلس خدمة" أو "هيئة استشارية" للحوار بين منتجي ومستخدمي الإحصاءات في خمسة بلدان فقط (البحرين، ومصر، وقطر، والسودان، وفلسطين) غير أن مدى تفاعل ودورية وتنوع النقاش غير واضحة. فصرح كل من فلسطين وقطر بدورية اجتماعاتهم والتي تتراوح بين مرتين إلى أربع مرات في السنة. كما أشارت بعض المكاتب الإحصائية إلى وجود نوع من آلية للحوار أو عقد اجتماعات مع المستخدمين بشكل غير منتظم وعند الحاجة فقط.

(1) مستخدمو الإحصاءات هم: ممثلون من القطاع العام والقطاع الخاص، المكاتب الحكومية، المؤسسات الدولية أو المؤسسات الإقليمية، الأكاديميون، شركات الأعمال، الجمعيات المهنية، المنظمات غير الحكومية، الإعلام والصحافة.

27- إن المتابعة الجدية والمنتظمة لتقييم مدى استفادة المستخدمين من المنتجات والخدمات الإحصائية ومنهم صانعو السياسات والمخططين يسهم في تقييم البرامج وقياس الأثر واستخدام السياسات البديلة مما يعزز بذلك الاستخدام الفعال للإحصاءات في رسم السياسات والبرامج. كما أن التغذية الراجعة من قبل مستخدمي البيانات من المنتجات والخدمات الإحصائية له أهمية قصوى في تطوير الإحصاءات وجعلها أكثر ملاءمة لطلبات المستخدمين. وفيما يلي بعض الأمثلة المستقاة من البلدان العربية في هذا المجال:

- عقد اجتماعات دورية مع وزارة التخطيط التنموي المستخدم الرئيسي للبيانات (مثلاً في قطر)؛
- إجراء حلقات نقاش وورشات عمل إحصائية ولقاءات دورية وسنوية مباشرة مع مختلف مستخدمي البيانات (مثلاً في سلطنة عُمان والجمهورية العربية السورية واليمن)؛
- إجراء مسح سنوي للمستخدمين "استخدام استبيان لقياس رضا المستفيدين" (مثلاً في البحرين ومصر والعراق والكويت وفلسطين)؛
- مسوح خاصة تستهدف فئات مستخدمة لبيانات المكاتب الإحصائية مثل السجلات الإدارية والقطاع الخاص، تستهدف الاستفسار عن استخدام هذه الجهات لبيانات الجهاز ورضاهم عنها وما هي المجالات التي يتم فيها استخدام بيانات الجهاز (مثلاً في فلسطين)؛
- تضمين استبيان بالمنتجات الإحصائية (كالكتاب الإحصائي السنوي) (مثلاً في سلطنة عُمان).

الشكل 4- حوار منتجي ومستخدمي البيانات

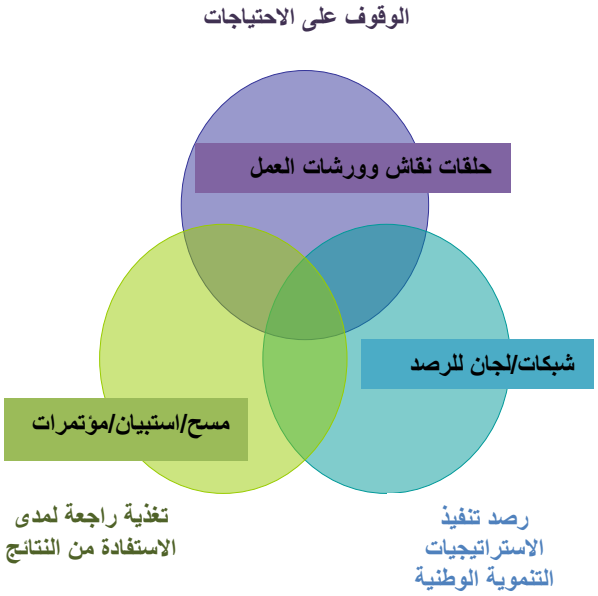

خامساً- سياسات النشر والتسويق

ألف- إتاحة الإحصاءات الرسمية

28- أن إتاحة الإحصاءات الرسمية لجميع المستخدمين في الوقت نفسه ومن خلال سياسة معينة يجري اتباعها بشكل منتظم لنشر المعلومات الإحصائية ومن دون الحاجة إلى الموافقة السياسية لنشر المعلومات هي عنصر لا غنى عنه في النظام الإعلامي لأي مجتمع ديمقراطي. كما أن أهمية نشر بيان رزنامة مسبق يعلن فيه متى يتم نشر المجموعات الإحصائية المختلفة والمسوح والخدمات الأخرى يدل على التخطيط الجيد والشفافية والتزام المكتب الإحصائي تجاه المجتمع بمسؤولياته المختلفة حسب برنامج سنوي محدد ومعلن مسبقاً. ويوفر نشر دليل (كتالوج) للمنشورات والوثائق والخدمات الأخرى فرصة لمكتب الإحصاء الوطني للاحتفال بإنجازاته والدعوة إلى أهمية الإحصاءات واستخداماتها.

29- ولكن لا تزال معظم مكاتب الإحصاء تفتقر إلى توفير قواعد بيانات حديثة وقابلة لأجراء عمليات بحث من خلال برمجيات سحب المعلومات واستيراد للبيانات من قبل الباحثين. وتوفر بعض البلدان البيانات على الإنترنت باستخدام نظام المعلومات الجغرافي GIS (مثل البحرين والعراق والأردن) ونظام معلومات التنمية DevInfo (مثل مصر والعراق والأردن وفلسطين والسودان واليمن) أو نظام للمعلومات خاص (مثل سلطنة عُمان) أو من خلال EXCEL (مثل الإمارات العربية المتحدة).

المبدأ 6- سرية البيانات الفردية

للإحصاءات الرسمية الذي ينص على ما يلي: "يتعين إضفاء السرية التامة على البيانات المتعلقة بأفراد، التي تجمعها الوكالات الإحصائية لأغراض إعداد الإحصاءات، سواء تعلقت بأشخاص طبيعيين أو معنويين، ويتعين استخدامها قصراً في الأغراض الإحصائية".

30- تلتزم جميع الدول بقوانين تُلزم بملء الاستبيانات الصادرة عن الأجهزة الإحصائية الوطنية، وتنص جميعها على سرية البيانات الفردية. وأفادت معظم الدول بإمكان الاطلاع على التبويب النهائي وليس على التبويب الفردي. ومن هذه الدول من ذكر معالجة البيانات الفردية بطريقة تضمن عدم الإفصاح عن البيانات التعريفية للفرد، فعمدت إلى ضمان سرية البيانات الفردية عبر توقيع اتفاقية مع كل شخص/جهة يحصل على نسخة من البيانات المؤهلة تؤكد على المستخدم عدم إساءة استخدام البيانات المعنية وحصر استخدامها في الغرض الذي تم التصريح به للحصول على هذه البيانات.

باء- توحيد المعايير الإحصائية ونشرها

31- من الضروري توحيد المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في مختلف المواضيع الإحصائية والحرص على صياغة كل مفهوم بالتشاور مع المختصين لأجل أن يحظى المفهوم الموحد بالقبول العام من خلال التدابير التنظيمية المطلوبة لتنسيق التصنيفات والمعايير والتعاريف والمفاهيم وهو أمر بالغ الأهمية في عملية تنسيق جمع المعلومات من كافة منتجي البيانات على الصعيد الوطني.

المبدأ 3- المحاسبة والشفافية

"تيسيراً للتفسير السليم للبيانات، تقوم الوكالات الإحصائية، وفقاً للمعايير العلمية بعرض المعلومات المتعلقة بمصادر الإحصاءات والأساليب والإجراءات التي تطبق بشأنها".

32- وقد أشارت معظم البلدان إلى وجود بعض الترتيبات مثل:

- اعتماد المفاهيم والتصانيف ومناهج العمل الدولية؛
- تأسيس قسم إداري يكون مسؤولاً عن تنسيق المفاهيم والتعاريف والمعايير على المستوى الوطني والدولي؛
- إعداد الأدلة للمفاهيم والمصطلحات/دليل المؤشرات الإحصائية لاستخدامها في الجهات المشاركة للعمل الإحصائي؛
- إشراك الجهات ذات العلاقة كلٌ حسب اختصاصه في اللجان الفنية والإشرافية لتحقيق التنسيق في العمل الإحصائي؛
- عمل برتوكولات وعقد اتفاقات تساهم في توحيد مفاهيم التعاريف المستخدمة في الإحصاءات الدورية.

33- إشارة جميع المكاتب الإحصائية إلى توفير معلومات حول نوعية المعلومات الإحصائية ومصدرها ونسب عدم الاستجابة وإدراج كل المعلومات التي تمكن المستخدم من الاستخدام السليم للبيانات، والتزام بمبدأ الحياد عند جمع البيانات. غير أن تحليل دراسة الإسكوا حول الأهداف الإنمائية للألفية: جودة البيانات وكميتها

تبين أنه لا يزال هناك اختلافات في بيانات الأهداف الإنمائية للألفية بين المصادر الوطنية والعالمية من حيث جودة الرقم الإحصائي ووفرته في كلا المصدرين. وتشير الدراسة إلى أن أحد الأسباب الرئيسية لوجود هذه الثغرات يعود لعدم إتاحة البيانات الوصفية المتعلقة بمصادر الإحصاءات والأساليب والإجراءات التي تمت في جمع البيانات واحتسابها على مستوى الرقم في نقطة زمنية محددة. وتستخلص الدراسة وجود قصور في نشر هذه المعلومات الوصفية على مستوى البلدان العربية بشكل عام والحاجة إلى المزيد من الشفافية عند أطلاق الرقم الإحصائي الوطني لتفادي تضارب الأرقام.

34- كما أن تبادل المعلومات والممارسات والتعاون التقني، سواء ما هو منظم على صعيد ثنائي بين الوكالات أو ما هو منظم بواسطة المنظمات الدولية، له أهمية بالنسبة إلى تطوير نطاق الإحصاءات الرسمية والسجلات الرسمية ونوعيتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحسين نظم الإحصاءات الرسمية يسهم بإجراء المسوح والمشاريع المشتركة، مما يؤدي إلى توفير البيانات المطلوبة لاحتساب مؤشرات التنمية، بما فيها مؤشرات التنمية للألفية.

35- وتشير دراسة الإسكوا حول الأهداف الإنمائية للألفية: قضايا جودة البيانات وكميتها بأنه رغم نشوء الكثير من أقسام التعاون التقني والتنسيق الدولي في مكاتب الإحصاء الوطنية مؤخراً إلا أنه لا يزال هناك حاجة إلى تنظيم وتأسيس التدابير المتبعة في هذه الأقسام. حيث يكون الهدف الأساسي هو التنسيق الدولي من خلال تحقيق الاتساق الوطني مع المعايير الدوليّة وتشبيك أصحاب المصلحة المشتركة وروابط الارتكاز في هذه العملية المترابطة والمتعددة الأطراف.

المبدأ 10- التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف

"التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال الإحصاءات يسهم في تحسين نظم الإحصاءات الرسمية في جميع البلدان".

36- من الضروري التأكيد على أنه ما لم يتم توحيد المفاهيم والتطبيقات المستخدمة في مختلف المواضيع الإحصائية في إطار منطقي وبشكل منسق، لن يكون بالإمكان وضع هيكلية للبيانات الإحصائية سواء لتلبية احتياجات مستخدمي البيانات الكلية أو لجعل المعلومات المستقاة من مصادر مختلفة متطابقة. كما يجب أيضاً الحرص على صياغة كل مفهوم بالتشاور مع المختصين في ذلك البند لأجل أن يحظى المفهوم الموحد بالقبول العام. كما أن التطبيق الموحد للتصنيفات المختلفة وتحديثها وإدامتها بشكل متناغم يتطلب رعاية مستمرة ويحتاج إلى الحوار والتفاوض بين الجهات المنتجة للبيانات والجهات المستخدمة لها[2].

المبدأ 9- المعايير الدوليّة

"إنّ استخدام المفاهيم والتصنيفات والمناهج الدولية من قبل وكالات الإحصاءات في كلّ بلد، يعزّز متانة الأنظمة الإحصائية وفعاليّتها على جميع الأصعدة الرسميّة."

جيم- ضبط الجودة

37- أن معظم البلدان قد انضمت إلى القطاع العام لنشر البيانات GDDS (البحرين والعراق والكويت ولبنان وليبيا وسلطنة عُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة واليمن) أو إلى القطاع الخاص لنشر البيانات SDDS (مصر والأردن والمغرب وتونس وفلسطين) التابعين لبرنامج صندوق النقد الدولي وذلك لتحسين النوعية الإحصائية للبيانات، والعمل على إنشاء

(2) الوثيقة E/ESCWA/SD/2008/IG.1/4.

برنامج النوعية الإدارية لإدارة تطوير جودة البيانات وتدقيقها، ومراقبة آليات ضبط الجودة وضمان التزام الوحدات المختلفة بمعايير الجودة المعتمدة في العمل الإحصائي، وإجراء تقييم دوري لمعرفة التقدم المحرز، وضبط مواعيد الأنشطة الإحصائية واتخاذ التدابير للتقيد بمواعيد النشر وتنفيذ المسوح.

38- وقد شكلت بعض البلدان لجنة/دائرة متخصصة باسم لجنة تطوير جودة البيانات من مهامها إدارة الجودة والتأكد من التزام المكتب الإحصائي وذلك من خلال:

- ✓ إعداد أدلة خاصة بمراقبة وضبط جودة الإحصاءات والالتزام بالمعايير الدولية أثناء إعداد المؤشرات والاستمارة وأدلة التدريب.
- ✓ تطبيق آليات ضبط الجودة في المشاريع الإحصائية (مثل الالتزام بإعادة مقابلة ما لا يقل عن 10 في المائة من عناصر العينة وفق معايير خاصة، وعدم اعتماد نتائج أي مسح دون مقارنة بعض المؤشرات المتكررة في مسوح أخرى وكذلك مقارنة مؤشرات دورات نفس المسح المطابقة بين السجلات الإدارية لفحص التباين في مؤشرات المسوح للتأكد من صلاحية هذه المؤشرات، فحص الأوزان، مقارنة مع دورات سابقة، مسوح مشابهة).
- ✓ تطبيق معايير خاصة ببرامج إدخال البيانات إلى الحاسوب لضمان صحة الإدخال من خلال قواعد تدقيق آلي وتشمل الاتساق، المدى، مسارات الأسئلة والتواريخ.
- ✓ استيفاء استمارة التقييم الذاتي لمدراء المشاريع (DESAP) بشكل سنوي.
- ✓ إعداد الرزنامة الإحصائية سنويا والتقيد بها، وإعلام الجمهور بأي تأخير مسبقاً.
- ✓ نشر النتائج ورقياً وإلكترونياً وتوفير بيانات خام للمستخدمين.
- ✓ إصدار تقارير بتقييم الجودة مثل جودة المشاريع الإحصائية، جودة المسوح، وتقرير التقييم الذاتي لمدراء المشاريع DESAP، إعداد تقارير بنتائج فحوص جودة البيانات، إعداد دراسات متخصصة بموضوعات الجودة، إعداد تقارير بنتائج عمليات التدقيق الداخلي والخارجي على نظام إدارة الجودة (آيزو 9001-2008).
- ✓ إعداد إطار وطني شامل لضمان الجودة NQAF.
- ✓ قياس مؤشرات الأداء الاستراتيجية والتشغيلية بشكل دوري (ربع سنوي، نصف سنوي، سنوي) لقياس ما تم إنجازه بالمقارنة مع المستهدف ويتم الوقوف على أسباب ضعف الإنجاز ووضع المقترحات المناسبة لتحسين الأداء.

سادساً- تطبيق المعايير الدوليّة

39- يجب اعتبار الضعف في تطبيق المعايير الدولية كمؤشر على وجود نقص في إدارة الخدمات الإحصائية. وفي السياق نفسه، يجب أن تتضمن التدابير التنظيمية المطلوبة لتنسيق التصنيفات والمعايير تأسيس قسم إداري يكون مسؤولاً عن مطابقة ما يستخدم على مستوى البلاد مع ما هو مطبق دولياً.

40- ومن خلال الاستقصاء عن تطبيق 14 من المعايير الدولية الرئيسية تبين إجابات الدول أن معظمها يطبق النظام المنسق لوصف وتوصيف سلع الصادرات والواردات لإحصاءات التجارة الخارجية ومعايير الصناعة والتصنيف المركزي للمنتجات وترميز المهن وتصنيف التجارة والبلدان والمناطق، بينما هناك قصور في تطبيق الكثير من بقية المعايير الإحصائية الدولية مثلاً: التصنيف الدولي للأمراض والمشاكل المتعلقة بالصحة والأداء وحالات العجز والتصنيف الدولي لحالة العمالة والتصنيف بحسب الفئات الاقتصادية والتصنيف الدولي الموحد للتعليم. ويبين الجدول 5 تقدم بعض البلدان في تطبيق التصانيف الدولية منذ عام 2006 لحين العام الحالي.

الجدول 5- تطبيق المعايير الدولية في بلدان الإسكوا بين عامي 2006 و2012

	المعايير الدولية الرئيسية	البلدان المطبقة للتصانيف في 2006		زيادة في عدد البلدان التي تطبق التصانيف في 2012		المجموع
1	التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية ISIC (International Standard Industrial Classification)	11	مصر والأردن والعراق وعمان وقطر وفلسطين والكويت والجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن	2	البحرين والسودان	13
2	التصنيف المركزي للمنتجات Central Product Classification, CPC	7	مصر والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية وعمان والإمارات العربية المتحدة واليمن	5	البحرين والعراق والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية	12
3	التصنيف التجاري الدولي الموحد Standard International Trade Classification, SITC	9	البحرين ومصر والعراق وعمان وقطر وفلسطين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن	0		9
4	التصنيف بحسب الفئات الاقتصادية الواسعة (Classification Broad Economic-BEC)	6	فلسطين والجمهورية العربية السورية وفلسطين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن	2	البحرين وعمان	8
5	النظام المنسق لوصف وتوصيف سلع الصادرات والواردات لإحصاءات التجارة الخارجية Harmonized System	11	مصر والأردن والعراق وعمان وقطر وفلسطين والكويت والجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن	2	البحرين والسودان	14
6	التصنيف الدولي لحالة العمالة International Classification of Status in (ICSE-Employment)	5	قطر والجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن	0		5
7	التصنيف الدولي لتوصيف وترميز المهن International Standard (ISCO Classification of Occupation)	9	مصر والأردن وقطر وفلسطين ولبنان والكويت والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة واليمن	1	العراق	10

الجدول 5 (تابع)

	المعايير الدولية الرئيسية	البلدان المطبقة للتصانيف في 2006		زيادة في عدد البلدان التي تطبق التصانيف في 2012		المجموع
8	التصنيف الدولي الموحد للتعليم International Standard Classification of Education, ISCED-97	6	البحرين ومصر والأردن وقطر والإمارات العربية المتحدة واليمن	2	فلسطين والمملكة العربية السعودية	8
9	التصنيف الدولي للأمراض والمشاكل المتعلقة بالصحة International Classification of -Related Health Problems Diseases and ICD-10	5	البحرين ومصر وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة	0		5
10	التصنيف الدولي للعاهات وحالات العجز والإعاقة International Classification of Impairments, Disabilities and handicaps, ICIDH	3	البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة	1	قطر	4
11	التصنيف الدولي للأداء وحالات العجز والصحة International Classification of Functioning Disabilities and Health, ICF	3	المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن	2	فلسطين وقطر	5
12	تصنيف البلدان والمناطق (Country and Area Classification).	7	البحرين ومصر وفلسطين ولبنان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة	2	الكويت وفلسطين	9
13	نظام الحسابات القومية SNA 93	1	قطر	7	البحرين وعمان وفلسطين والكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن	8
14	COICOP تصنيف الاستهلاك الفردي بحسب الغرض	4	العراق وقطر والجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية	6	البحرين وعمان وفلسطين والكويت والإمارات العربية المتحدة والسودان	10

سابعاً- مصادر الإحصاءات الرسمية

41- هنالك ثلاثة مصادر للإحصاءات الرسمية وهي: المسوح والتعدادات والسجلات الإدارية. وينبغي للوكالات الإحصائية وهي تختار المصدر أن تضع في الاعتبار عناصر النوعية والتوقيت والتكاليف والعبء الذي يقع على كاهل المجيبين. وتحتاج السياسات الوطنية إلى مزيد من التحليل الإحصائي للبيانات حسب الجنس وجغرافية المنطقة. ولذلك تحتاج الأجهزة الإحصائية الوطنية إلى تصميم عمليات جمع بيانات المؤشرات المطلوبة، عن طريق زيادة التغطية الجغرافية، وهذا بالطبع يتطلب موارد إضافية.

ألف- المسوح والتعدادات

42- تجدر الإشارة إلى أن بعض مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية تشتق من بيانات لمسوح ممولة ومنفذة من قبل منظمات دولية، ومن أهمها الاستقصاء متعدد المؤشرات الذي يوفر بيانات بشأن 16 مؤشراً على الأقل، والاستقصاء الديمغرافي والصحي الذي يوفر بيانات بشأن ما لا يقل عن 18 مؤشراً.

43- ورغم التقدم الملحوظ في تنفيذ 17 مسحاً رئيسياً لاحتساب مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة منذ عام 2006 (الجدول 6)، لا تزال هناك مسوح رئيسية لم تنفذ في بعض البلدان، كما لا يزال عدداً منها لا ينفذ بدورية منتظمة وينفذ فقط عند الحاجة والآخر منه تم التوقف عن تنفيذه منذ فترة زمنية بعيدة.

44- ثمة تباين بين البلدان الأعضاء فيما يتعلق بإجراء المسوح، ولكن معظمها يتبع الدورية المقترحة في إنجاز هذه المسوح. وهناك نقص في إعداد المسوح اللازمة لقياس مؤشرات التنمية في معظم دول المنطقة. وحتى عندما يكون المصدر المطلوب متوافراً فإن بعض الدول قد أخفقت في جمع أو تبويب البيانات المطلوبة لاحتساب مؤشرات التنمية. إن الاستخدام الأفضل للإحصاءات يقضي بإجراء تحليل شامل للبيانات ونشر كامل للمعلومات، مما يزيد في توافر البيانات لكل من السياسات الوطنية والمتابعة الدولية لمؤشرات التنمية، ومن ضمنها مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية[3].

المبدأ 5- مصادر الإحصاءات الرسمية

"يجوز الحصول على البيانات، للأغراض الإحصائية، من أي مصدر كان، سواء من الدراسات الاستقصائية الإحصائية أو السجلات الإدارية. وينبغي للوكالات الإحصائية وهي تختار المصدر أن تضع في الاعتبار عناصر النوعية والتوقيت والتكاليف والعبء الذي يقع على كاهل المجيبين".

الجدول 6- تنفيذ المسوح والتعدادات في بلدان الإسكوا

المسوح/التعدادات	البلدان	المجموع
مسح الاستهلاك والحالة المعيشية (5 سنوات)	مصر، لبنان، عمان، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر	6
مسح المهن والعمالة (سنوي)	البحرين، مصر، العراق، الجمهورية العربية السورية، الأردن، عمان، الإمارات العربية المتحدة	7
مسح ميزانية الأسرة (3-5 سنوات)	البحرين، مصر، العراق، الكويت، لبنان، اليمن، قطر المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية	9
مسح الانفاق ودخل الأسرة (3-5 سنوات)	البحرين، مصر، لبنان العراق، الجمهورية العربية السورية، الأردن، عمان، الإمارات العربية المتحدة، فلسطين، الكويت، المملكة العربية السعودية	11
مسوح الأسر المعيشية (3-5 سنوات)	مصر، العراق، لبنان، الجمهورية العربية السورية، عمان، المملكة العربية السعودية	7
المسوح الديمغرافية والصحية (3-5 سنوات)/ PAPFAM مسح المشروع العربي لصحة الأسرة/MICS	مصر، الأردن، العراق، اليمن، الجمهورية العربية السورية، عمان، الإمارات العربية المتحدة، فلسطين، المملكة العربية السعودية، لبنان، السودان، اليمن	12
المسوح الوطنية للتغذية (3-5 سنوات)	البحرين، العراق، الجمهورية العربية السورية، فلسطين	4
المسوح العنقودية المتعددة المؤشرات (3-5 سنوات)	البحرين، العراق، الجمهورية العربية السورية، فلسطين، لبنان، السودان، عمان	7

(3) E/ESCWA/SCU/2006/IG.1/7, para. 35.

الجدول 6 (تابع)

المسوح الخاصة بمعرفة القراءة والكتابة (1-5 سنوات)	فلسطين، عمان	2
تعدادات السكان (10 سنوات)	(ما عدا لبنان)	13
مسوح القوى العاملة	البحرين، العراق، الجمهورية العربية السورية، عمان، الإمارات العربية المتحدة، فلسطين، الكويت، المملكة العربية السعودية، قطر، اليمن	10
تعداد المؤسسات التجارية (5-10 سنوات)/مسوح المؤسسات التجارية (سنويا)	البحرين، مصر، العراق، عمان، الإمارات العربية المتحدة، فلسطين، الكويت، المملكة العربية السعودية، قطر، لبنان	10
مسوح عن انتشار وسائل منع الحمل (3-5 سنوات)	مصر، عمان، فلسطين، الأردن، الجمهورية العربية السورية، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، السودان، قطر	9
مسوح الملاريا (3 سنوات)	مصر	1
الإحصاءات الوطنية للغابات (5-10 سنوات)		2
مسوح عمالة الأطفال	العراق، الأردن، اليمن، عمان، الجمهورية العربية السورية	5
مسح القطاع غير المنظم (سنوياً)	العراق، الأردن، عمان	3

باء- السجلات الإدارية

45- تعتبر السجلات الإدارية مصدراً هاماً آخر لجمع البيانات وحساب المؤشرات. وتبين نتائج الاستقصاء عن تحسن كبير في آلية الحصول على بيانات السجلات الإدارية التي تساعد على وضع مؤشرات التنمية، ومن ضمنها مؤشرات التنمية للألفية. وقد أسهم في ذلك وجود القانون الإحصائي الذي يلزم الجهات المسؤولة توفير هذه البيانات، والتنسيق والتعاون من خلال الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء وعمل اللجان المشتركة في "مجلس خدمة" أو "هيئة استشارية" ووجود المجلس الأعلى للإحصاء وعقد الاتفاقيات الثنائية (وقعت فلسطين على 15 مذكرة تفاهم مع مؤسسات حكومية وغير حكومية لتزويد المكتب الإحصائي بالبيانات).

46- ورغم أن معظم البلدان أفادت بإمكانية الوصول إلى 17 سجلاً إدارياً يعتبر ضرورياً لتوفير بيانات حول بعض مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، غير أن مدى التغطية الجغرافية لهذه السجلات في معظم البلدان غير كاملة والمتوفر منها غير متسق مع المعايير الدولية كما وأنها تجمع على أساس إداري وليس بهدف إحصائي. وعليه فأن معظم البلدان تعاني من نقص في بيانات الأهداف الإنمائية للألفية وباختلافات في قيمها بالمقارنة مع المصادر الدولية.

ثامناً- المبادئ العلمية والآداب المهنية

47- أفادت جميع الدول بأن مكاتبها الوطنية للإحصاء حرة من أي تدخل سياسي فيما يخص وضع المنهجية وتصميم المسوح، حيث ينص قانون الإحصاء المعمول به لدى الدول على حرية الأجهزة الإحصائية واستقلاليتها في جمع البيانات ونشرها.

المبدأ 7- القوانين

"تعلن على الملأ القوانين والإجراءات والتدابير التي تعمل بموجبها النظم الإحصائية".

48- وبالنسبة إلى المبادئ التوجيهية حول السلوك المهني للموظفين، أجابت الدول بالإيجاب، ولكن لم تشر إلى وجود مبادئ توجيهية خاصة بالسلوك المهني للموظفين، إلا في بعض البلدان.

المبدأ 2- المبادئ العلمية والآداب المهنية

"حفاظاً على الثقة في الإحصاءات الرسمية، يلزم أن تقوم الوكالات الإحصائية، وفقاً لاعتبارات فنية دقيقة تشمل المبادئ العلمية والآداب المهنية، بتحديد أساليب وإجراءات جمع البيانات الإحصائية وتجهيزها وتخزينها وعرضها".

49- ففي فلسطين يتم تزويد الموظف برزمة المبادئ التوجيهية وتفريغه لقراءتها وفهمها لفترة لا تقل عن شهر، كما يطلب منه التوقيع على تعهد والقسم بالالتزام بالمبادئ التوجيهية وقانون الإحصاءات العامة في عمله وبعد انتهاء عمله أيضاً، باعتبار أن ما اطلع عليه أثناء عمله في الجهاز يبقى ضمن نطاق قانون الإحصاءات العامة. ولأجل تعزيز السلوك المهني للموظفين أصدر المركز الإحصائي في الإمارات العربية المتحدة الأدلة التالية:

- ميثاق الممارسات الفضلى لإعداد الإحصاءات الرسمية في الدولة؛
- دليل أخلاقيات ومبادئ استخدام تقنية المعلومات؛
- ميثاق خدمة المتعاملين.

50- كما أشار العراق حديثا إلى تفعيل ميثاق الممارسات الفضلى للإحصاءات الرسمية وتم رفعها إلى أمانة مجلس الوزراء للمصادقة عليها واعتمادها كمبادئ أساسية لممارسات وأخلاقيات العمل الإحصائي في النظام الإحصائي الوطني، وسيتم تنفيذ ورشة تدريبية لتفعيلها وتدريب العاملين في أقسام الإحصاء في الوزارات وأجهزة الدولة والجهاز المركزي للإحصاء وهيئة إحصاء إقليم كردستان.

تاسعاً- بناء القدرات الوطنية

ألف- التدريب والتخصص

51- اتخذت العديد من البلدان الإجراءات المناسبة لبناء القدرات الوطنية في مجال الإحصاء واتخاذ التدابير اللازمة في تثبيت وتقدير الكادر الإحصائي الوطني، وتم ما يلي:

- تحويل الإحصائيين من الدرجات العمومية إلى الدرجات التخصصية لأهمية عملهم (البحرين)؛
- شمول ميزانية التدريب لجميع إدارات الإحصاء في النظام الإحصائي الوطني (البحرين)؛
- اعتماد برنامج تأهيل وتدريب داخلي للعاملين في الوحدات الإحصائية ضمن النظام الإحصائي الوطني للإحصائيين بعد تحديد الاحتياجات التدريبية لهم (البحرين، مصر، فلسطين، قطر)؛
- إيفاد بعثات للموظفين للخارج حسب الحاجة والبرنامج المطلوب والمتوفر من الجهات التدريبية (البحرين، مصر)؛
- الاستعانة بالمنظمات الدولية لتمويل أو للتعاون لتنفيذ برامج تدريبية متخصصة (مصر، الكويت)؛

- تأسيس مركز تدريب/معهد متخصص في تنظيم دورات ودراسات وبحوث لتدريب وتأهيل كافة موظفي القطاع العام (البحرين، العراق، اليمن، الإمارات العربية المتحدة)؛
- استقطاب الخبراء المحليين والدوليين الذين يقومون بتدريب العاملين على أحدث التقنيات المتاحة في المجال الإحصائي مما يساعد على نقل الخبرات (مصر، قطر).

52- وتبين نتائج الاستبيان تحسناً كبيراً في رأي المكاتب الإحصائية بمهارات العاملين والخبرة المكتسبة لديهم بالمقارنة مع نتائج 2006. حيث ازداد عدد البلدان التي أعربت عن الرضا من ستة بلدان (الجمهورية العربية السورية ومصر، والعراق، والأردن وفلسطين والإمارات العربية المتحدة) إلى عشرة بلدان (بإضافة المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وقطر والبحرين).

53- كما وأعرب أربعة بلدان عن عدم الرضا بعدد ومهارة العاملين هي: اليمن وذلك لمحدودية الخبرات والكفاءات المتخصصة كما يواجه الجهاز اعتمادات مالية محلية محددة لا تغطي تكاليف تدريب العاملين في الجهاز المركزي للإحصاء. كما وأعربت السودان عن عدم الرضا عن عدد الموظفين ومهاراتهم والخبرة المكتسبة لديهم. وأعرب لبنان عن عدم رضاه فيما يتعلق بعدد الموظفين ومهاراتهم والخبرة المكتسبة لديهم فلدى الإدارة شغور حاد وملئ الشواغر وبالرغم من موافقة مجلس الوزراء لسد الفراغ فإنها تتم ببطء لأنها تمر عبر مباريات نظمها مجلس الخدمة المدنية والذي يستوجب وقتا طويلا الإعلان عن الحاجة، وتنفيذ المباريات، وإعلان النتائج، وإعداد المراسيم المتعلقة بتعيينهم ومن جهة أخرى الأعداد الملحوظة في القانون يجب أن يعاد النظر فيها وفقاً للاختصاصات الجديدة والتي لم تكن موجودة حين وضع قانون الإدارة والهيكل التنظيمي للوظائف، كما أن العديد من الموظفين يتركون الإدارة بعد أن يكتسبوا الخبرة اللازمة وذلك بسبب تدني الرواتب، كما أعد البنك الدولي دراسة حول تقييم الجهاز الإحصائي في دولة الكويت خلص إلى أن عدد العاملين في الإحصاء هو أقل من المطلوب دولياً، وتسعى الإدارة المركزية للإحصاء للزيادة في عدد العاملين ورفع مهاراتهم من خلال إطلاق البرنامج التدريبي الشامل لعام 2012 بالتعاون مع المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومؤسسات محلية.

باء- استخدام الإنترنت في تنمية القدرات والتواصل

54- يعتبر الإنترنت من الوسائل الحديثة والضرورية التي تميز كفاءة المكتب الإحصائي في نشر المعلومات والبيانات والمنهجيات والأنشطة المختلفة من اجتماعات ومسوح ودراسات وغيرها لمنتجي الإحصاءات ومستخدميها بشكل آني وبكلفة قليلة. ومن الجدير بالذكر أن توفير حاسب إلكتروني مربوط بالانترنت لكل إحصائي هو استثمار يعود بالفائدة الكبرى على المكتب الإحصائي أولاً لما يتيح للعاملين والمختصين من إثراء معارفهم وتنمية قدراتهم وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات والإحصائيات والخبرات العالمية بالإضافة إلى الاطلاع على التجارب الوطنية والإقليمية. ويسهم توفير حاسب إلكتروني مربوط بالانترنت بتوثيق التواصل مع نقاط الارتكاز والمشاركين في الاجتماعات. كما يوفر فرصة للذين لم يشاركوا في الاجتماعات أو التدريب الاطلاع على الموارد المتوفرة على الانترنت وبدون تكلفة.

55- وأفادت خمسة بلدان فقط بتوفير حاسوب إلكتروني موصول بالإنترنت لكل مختص وهي كل من الكويت (225) وسلطنة عمان (334) وفلسطين (250) وقطر (242) والمملكة العربية السعودية (550). ولكن لا يزال معظم البلدان التي لم توفر حاسب إلكتروني مربوط بالإنترنت لكل إحصائي مما يعيق عملية التعلم الذاتي ومواكبة التقدم والاستفادة من التجارب الناجحة من قبلهم. ففي مصر مثلاً يوجد 2000 حاسوب منه 160 فقط مربوط بالإنترنت، وفي العراق يوجد 696 حاسوباً منها 200 فقط مربوط بالإنترنت، وفي

الأردن يوجد 300 حاسوب منها 100 فقط مربوط بالإنترنت، وفي الجمهورية العربية السورية يوجد 500 حاسوب منها 200 فقط مربوط بالإنترنت، وفي لبنان يوجد 95 حاسوب منها 14 فقط مربوط بالإنترنت، وفي اليمن يوجد 200 حاسوب منها 30 فقط مربوط بالإنترنت.

جيم- التحليل والاستخدام السليم

56- أن القدرة الوطنية على توفير نص تحليلي/إيضاحي مرفق مع الإحصاءات المنشورة ومدعم بالصور البيانية لتسهيل إيصال البيانات لمستخدميها يعكس بوضوح القدرة الفردية والإمكانيات المتاحة لصقل المهارات الإحصائية الوطنية. بدأت معظم البلدان باتباع نهج توفير نص تحليلي إحصائي في نشرات نتائج المسوح والتعدادات بالإضافة إلى الدراسات التحليلية مما يساعد القارئ على فهم الرقم الإحصائي ومدلولاته.

المبدأ 4- الاستخدام غير السليم

أن "للوكالات الإحصائية أن تعلق على أي تفسير خاطئ أو استعمال غير سليم للإحصاءات".

57- أن توفير المعلومات بشكل سلس سيحد من التفسير الخاطئ أو استعمال غير سليم للإحصاءات. وأفادت الأجهزة الإحصائية بأن لها الحق في التعليق على أي تفسير خاطئ للإحصاءات أو إساءة استعمالها. وتسعى الأجهزة الإحصائية إلى تنفيذ نشاطات تهدف إلى تثقيف المستخدمين، بما في ذلك وسائط الإعلام، من خلال عقد مؤتمرات إحصائية تهدف إلى التوعية وتطوير العمل الإحصائي واستخدام الوسائل الإعلامية كالإذاعة والتلفزيون والصحف، وتنظيم دورات تدريبية للصحافيين بشأن آليات قراءة الرقم الإحصائي.

عاشراً- نقاط للمناقشة

58- يتضمن هذا الفصل التوصيات المعروضة على اللجنة الإحصائية بشأن الاحتياجات المطلوبة لبناء قدرات الأجهزة الإحصائية الوطنية. وهو يستند في ذلك إلى التحاليل والتقييمات في المجالات التي تناولتها الدراسة والردود الواردة من البلدان الأعضاء. ومن النقاط المهمة المقترحة والتي يتعيّن على البلدان الأخذ بها:

59- أن تعدد مصادر مؤشرات التنمية وتعدد الجهات الوطنية المنتجة لها يوجب العمل على:

- ✓ تحديد المسؤوليات الإدارية للأجهزة المنتجة للبيانات المختلفة لتقوم كل منها بمهامها في تنفيذ الأنشطة المطلوبة؛
- ✓ توحيد المفاهيم والتطبيقات المستخدمة في مختلف المواضيع الإحصائية في إطار منطقي منسق وذلك لجعل المعلومات المستقاة من مصادر مختلفة متطابقة؛
- ✓ تطوير نطاق الإحصاءات الرسمية من المسوح والتعدادات والسجلات الإدارية لتحسين نوعيتها ونظمها.

60- والآليات المطلوبة لتحقيق ذلك هي:

- ✓ تطوير الإستراتيجية الوطنية للإحصاء ومواءمتها مع الاستراتجيات القطاعية والتنموية واستراتيجية الفقر تحت مظلة المجلس الأعلى للإحصاء (اللجنة التنسيقية العليا للإحصاء أو المجلس الاستشاري الوطني للإحصاء)؛
- ✓ تأسيس قسم إداري يكون مسؤولاً عن مطابقة ما يستخدم على مستوى البلد مع ما هو مطبق دولياً لتنسيق التصنيفات والمعايير، والتعاريف، والمفاهيم؛

- ✓ تطوير أقسام التعاون التقني والتنسيق الدولي وتنظيم وتأسيس التدابير المتبعة في هذه الأقسام بهدف تحقيق الاتساق الوطني مع المعايير الدوليّة وتشبيك ذوي المصلحة المشتركة وروابط الارتكاز في هذه العملية المترابطة والمتعددة الأطراف.

61- تأسيس "مجلس خدمة" أو "هيئة استشارية" للحوار بين منتجي ومستخدمي الإحصاءات ليقوم بسلسلة من المهام المترابطة: قبل تنفيذ عملية جمع البيانات وخلالها وبعد الانتهاء منها للوقوف على احتياجات المستخدمين، ولرصد تنفيذ الإستراتيجيات التنموية الوطنية ومن ضمنها الاستراتيجيات القطاعية وغيرها من الأولويات الوطنية ولتوفير تغذية راجعة لمدى الاستفادة من النتائج.

62- إجراء المسوح حسب الدورية المقترحة دولياً، وجمع وتبويب البيانات المطلوبة لاحتساب مؤشرات التنمية بالإضافة إلى إجراء تحليل شامل للبيانات ونشر كامل للمعلومات.

63- العمل على الوصول إلى سجلات إدارية ذات تغطية جغرافية شاملة وتطويرها وتنسيقها مع المعايير الدولية لتخدم الأغراض الإحصائية بالإضافة إلى عملها الإداري.

64- المزيد من الشفافية عند إطلاق الرقم الإحصائي الوطني لتحسين جودة البيانات وتوفيرها وذلك من خلال إتاحة البيانات الوصفية المتعلقة بمصادر الإحصاءات والأساليب والإجراءات التي تمت في جمع البيانات واحتسابها مما يسهم في تقليص الاختلافات في البيانات بين المصادر الوطنية والعالمية.

65- توفير قواعد بيانات حديثة وقابلة لإجراء عمليات بحث من خلال برمجيات سحب المعلومات واستيراد للبيانات الفردية من قبل الباحثين مع ضمان سرية البيانات الفردية.

66- نشر بيان رزنامة مسبق لتخطيط جيد وبشفافية ويعلن فيه التزام المكتب الإحصائي تجاه المجتمع بمسؤولياته المختلفة حسب برنامج سنوي محدد ومعلن مسبقاً. ونشر دليل (كتالوج) للمنشورات والوثائق والخدمات الأخرى لتقديم الانجازات إلى المجتمع والدعوة إلى أهمية الإحصاءات واستخداماتها.

67- تفعيل ميثاق الممارسات الفضلى للإحصاءات الرسمية واعتمادها كمبادئ أساسية لممارسات وأخلاقيات العمل الإحصائي في النظام الإحصائي الوطني وتدريب العاملين في أقسام الإحصاء على كيفية تطبيق الممارسات الفضلى للإحصاءات الرسمية.

68- اتخاذ إجراءات مناسبة لبناء القدرات الوطنية في مجال الإحصاء واتخاذ التدابير اللازمة في تثبيت وتقدير الكادر الإحصائي الوطني مع أهمية توفير حاسب إلكتروني مربوط بالانترنت لكل إحصائي وباحث.

69- رفع القدرات الوطنية من أجل إجراء التحليل مع الإحصاءات المنشورة وصقل المهارات الإحصائية الوطنية. لتسهيل فهم الرقم الإحصائي ومدلولاته.

70- تنفيذ نشاطات تهدف إلى تثقيف المستخدمين، بما في ذلك وسائط الإعلام، من خلال عقد مؤتمرات إحصائية تهدف إلى التوعية وتطوير العمل الإحصائي واستخدام الوسائل الإعلامية كالإذاعة والتلفزيون والصحف، وتنظيم دورات تدريبية للصحافيين بشأن آليات قراءة الرقم الإحصائي.

المصادر

بيانات الدول لمسح عام 2012 للمكاتب الوطنية للإحصاء.

دليل التنظيم الإحصائي، تشغيل الوكالات الإحصائية، الطبعة الثالثة ST/ESA/STAT/SER.F/88.

دليل مؤشرات لإدارة السياسة العامة، الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة، 2006.

المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية http://unstats.un.org/unds/goodprac/bpabout.asp.

تنفيذ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، تقرير الأمين العام، الدورة الخامسة والثلاثون للجنة الإحصائية، 2-5 آذار/مارس 2004، البند 6 (أ) من جدول الأعمال E/CN.3/2004/21.

ESCWA, MDG national reports, http://www.escwa.org.lb/divisions/scu/main.asp.

Development Indicators, Report of the Secretary-General, Thirty-seventh session of the Statistical Commission, 7-10 March 2006 (E/CN.3/2006/14).

Statistical Capacity-Building, Report of the Secretary-General, Thirty-seventh session of the Statistical Commission, 7-10 March 2006 (E/CN.3/2006/27).

Statistical Capacity-Building Indicators, Final Report, PARIS21 Task Team, September 2002.

Follow-up to the Millennium Development Goals: Opportunities and Challenges for National Statistical Systems, based on SCA/ECLAC Questionnaire: Tracking progress towards the Millennium Development Goals.

بناء القدرات الإحصائية بهدف وضع السياسات المدعومة بالأدلة: تقييم الاحتياجات في مجال بناء قدرات الأجهزة الإحصائية الوطنية في بلدان الإسكوا E/ESCWA/SCU/2006/IG.1/7.

المرفق

تنفيذ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية 2006

المبدأ	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10		
عدد الأسئلة 42	13	9	2	2	3	2	5	3	1	2	مجموع الردود	نسبة الردود (%)
البلد	عدد الردود بالإيجاب											
البحرين	3	4	1	1	1	1	4	1	0	1	17	40
مصر	8	7	2	1	2	1	3	2	0	0	26	62
العراق	6	7	2	2	1	1	3	3	0	1	26	62
الأردن	8	6	1	2	1	1	3	3	0	0	25	60
الكويت	7	7	2	1	1	1	2	1	0	0	22	52
لبنان	5	4	2	0	1	1	2	0	0	0	15	36
سلطنة عمان	11	8	2	2	3	1	4	3	0	2	37	86
فلسطين	11	7	2	2	3	2	3	3	0	2	35	83
قطر	11	7	2	2	1	2	4	1	1	0	31	74
المملكة العربية السعودية	7	7	2	2	1	1	3	1	1	1	26	62
الجمهورية العربية السورية	9	7	2	2	2	1	4	3	0	1	31	74
الإمارات العربية المتحدة	6	6	2	2	2	1	4	0	1	2	26	62
اليمن	11	4	2	2	2	1	4	1	1	0	28	67
مجموع الردود	103	81	24	21	21	15	43	22	4	10	345	63
نسبة الردود (%)	77	69	92	81	54	58	66	56	31	38	63	

تنفيذ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية 2008

المبدأ	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10		
عدد الأسئلة 42	13	9	2	2	3	2	5	3	1	2	مجموع الردود	نسبة الردود (%)
البلد	عدد الردود بالإيجاب											
البحرين	8	4	1	1	1	1	4	1	0	1	22	52
مصر	10	7	2	2	2	1	3	3	0	0	30	71
العراق	6	7	2	2	2	1	3	3	0	1	27	64
الأردن	11	6	2	2	1	1	3	3	0	0	29	69
الكويت	7	7	2	1	1	1	3	1	0	0	23	55
لبنان	7	4	2	1	1	1	2	1	0	0	19	45
سلطنة عمان[*]	11	8	2	2	3	1	4	3	0	2	36	86
فلسطين	12	7	2	2	3	2	3	3	0	2	36	86
قطر	12	7	2	2	1	2	4	3	1	0	34	81
المملكة العربية السعودية	8	7	2	2	1	1	3	1	1	1	27	64
الجمهورية العربية السورية	9	7	2	2	2	1	4	3	0	1	31	74
الإمارات العربية المتحدة	8	5	2	2	2	1	4	3	1	2	30	71
اليمن	13	5	2	2	2	1	4	3	1	0	33	79
المجموع	122	81	25	23	22	15	44	31	4	10	377	69
نسبة الردود (%)	72	69	96	88	56	58	68	79	31	38	69	

تنفيذ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية 2010

المبدأ	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	مجموع الردود	نسبة الردود (%)
عدد الأسئلة	13	9	2	2	3	2	5	3	1	2		
البلد	عدد الردود بالإيجاب											
البحرين	8	6	2	2	3	1	4	3	1	2	32	76
مصر	8	7	2	2	2	1	3	3	0	1	29	69
العراق	7	6	2	2	2	1	3	3	0	2	28	67
الأردن	8	5	2	2	3	1	3	3	0	1	28	67
الكويت	5	7	2	1	1	1	3	1	0	0	21	50
لبنان (*)	5	3	2	1	1	1	3	1	0	0	17	40
سلطنة عمان(*)	10	8	2	2	3	1	4	3	0	0	33	79
فلسطين	11	7	2	2	3	2	3	3	1	2	36	86
قطر	11	6	2	2	2	2	4	2	1	2	34	81
المملكة العربية السعودية	10	8	2	2	2	1	4	2	1	1	33	79
السودان	3	1	2	1	1	1	3	0	0	0	12	29
الجمهورية العربية السورية	8	6	2	2	3	1	4	3	0	1	30	71
الإمارات العربية المتحدة	9	8	2	2	2	1	5	3	1	2	35	83
اليمن	10	5	2	2	1	1	3	3	1	1	29	69
مجموع الردود بالإيجاب	113	83	28	25	29	16	49	33	6	15	397	68
الردود (مع السودان) (%)	62	66	100	89	69	57	70	79	43	54	68	
نسبة الردود (بدون السودان) (%)	65	70	100	92	72	58	71	85	46	58	69	